

عمرو نور من الجامعة الأمريكية بالكويت شارك في برنامج زمالة «دارتموث»



عمرو نور

الأمريكية في الكويت، وقد عملت المؤسسات معاً بشكل وثيق منذ عام 2003 عندما وقعا مذكرة تفاهم سهلت سلسلة من المشاريع الاستشارية والتعاونية، وقد تم تجديد الاتفاقية الأولية مؤخراً للمرة الرابعة في إبريل 2018 لتمتد حتى عام 2022.

يذكر أن د. عمرو هو عضو هيئة التدريس الثالث عشر الذي يشارك في برنامج زمالة كلية دارتموث في الجامعة الأمريكية في الكويت، حيث تستضيف هذه الزمالة أحد أعضاء هيئة التدريس بالجامعة في دارتموث كل صيف منذ عام 2009 بحيث تتيح لهم فرصة الارشاد والتعاون.

قضى الأستاذ المساعد في الهندسة الكهربائية في الجامعة الأمريكية في الكويت د. عمرو نور، ما يقارب 3 أشهر كزميل في كلية دارتموث، في نيو هامبشاير بالولايات المتحدة الأمريكية، وقد عمل طوال فترة الزمالة على مشروعين، أولهما حول استخدام ارتفاع الحرارة بالجسيمات النانوية المغناطيسية (MNP) لعلاج أورام الأنسجة العميقة، حيث كان هدف البحث تحسين الحجم والتردد والتكوين والأعدادات لمصدر الطاقة الكهر و مغناطيسية الخارجية لتحقيق الحرارة المرغوبة في الخلايا السرطانية، وتقليل الحرارة غير المرغوب فيها في الأنسجة الطبيعية، وذلك بالتعاون مع الأستاذ المشارك في كلية تابر للهندسة في دارتموث د. فريدون شويبتينز.

وارتكز المشروع الثاني على نظام تصنيف يمكن استخدامه لتصنيف واستخراج الجسيمات الخطرة المتروكة في التربة، إذ تقلل هذه التقنية من تكاليف استخلاص التربة ويمكن استخدامها لأغراض مختلفة، ويعد هذا المشروع ذا فائدة كبيرة للكويت لأنه يمكن أن يساعد

العجمي : توفير الفرص الوظيفية لمخرجات التعليم تعد مسؤولية على جميع الأجهزة

الاعتماد على تطوير الذات باستمرار من أجل دعم المجتمع بالأنشطة كل حسب موقعه

وشكر العربي ممثلي اتحاد معاهد وشركات التدريب والاستشارات الكويتية بما يقدمه من خدمات ودعم لتأهيل الكوادر الوطنية موضحاً أن توفير الفرص الوظيفية لمخرجات التعليم تعد مسؤولية على جميع الأجهزة بما فيها المؤسسات والبنوك والشركات الكبرى والمتوسطة والصغيرة لتنمية بيئة الأعمال وتحسين مرتبة الكويت عالمياً في تقارير التنافسية وتحسين وتسهيل بيئة العمل الكويتية.

ومن جانبه قال المنسق العام لقائمة المستقبل بكلية الدراسات التكنولوجية عبدالله نايف العجمي، أن جميع المتفوقين بكلية اليوم يستهدفون الوصول إلى مواقع العمل المتميز حاملين على عاتقهم مسؤولية بناء مستقبل الكويت مبنياً ان التأهيل والتدريب وتحصيل العلوم يدعم خطط الكويت بعيدة ومتوسطة المدى لجعلها واحدة من البلدان المقدمة في جميع المجالات



بدر الشمري متوسلاً المنصور والعجمي

الخطط الطموحة والتوجه الاستراتيجي للمخرجات الوطنية الفاعلة، والتي تساهم في تحقيق رؤية 2035 الاقتصادية

وبدوره ذكر مدير عام مركز القمة مهنا العربي أن تحسين وتأهيل أداء الطلاب الجامعيين يعد مسؤولية مجتمعية يتحملها الجميع بهدف تطوير الأداء الوظيفي مبيناً أن مركز القمة أخذ على عاتقه تبني ودعم أداء الطلاب العلمي وصولاً بهم إلى القمة في العمل الوظيفي وقال العربي إن تكريم الطلاب المتفوقين يمثل دعوة لتحفيز جميع الدارسين نحو بذل الجهود للتفوق والتميز كونه الخطوة نحو الحصول على الفرصة الوظيفية المتميزة محرباً عن أملة أن يحقق الطلاب المتميزين آمالهم في سوق العمل الوطني

ولفت النظر إلى ضرورة بحث الطالب المتميز عن الموقع المناسب لمؤهله ليتمكن من تحقيق طموحاته بين أقرانه وذلك بالمضي في

كل موقع نعمل فيه والمحت إلى إنتنا اليوم في يوم غير اعتيادي حيث حضرنا جميعاً من أجل تكريمكم كأشخاص متميزين اجتهدوا في تحصيل العلم وضربوا مثلاً رائعاً في حسن الخلق فهم حقا يستحقو التكريم .. وللتفوق عنوان يكتبه أصحاب الهمم أمثالكم ..

وأشارت المنصور إلى أن اتحاد معاهد وشركات التدريب والاستشارات الكويتية لن يالوا جهدا في دعم وتعزيز أطر التدريب لمخرجات التعليم لتمكين الطلاب المتفوقين من مواصلة تخصصاتهم مع متطلبات الوظائف في القطاعين الأهلي والحكومي موضحة أنه ومن أجل ذلك يقدم الاتحاد العديد من المميزات التي يوفرها لأعضائه المنتسبين من خدمات متنوعة تساهم في تنمية وتطوير قطاع التدريب وتوفر لهم سبل الدعم على مختلف الصعد، للارتقاء بأداء قطاع التدريب والاستشارات وبما يحقق

الحكومي والأهلي وقالت المنصور إن الاتحاد يبذل جهوداً كبيرة لتعزيز وتحسين أداء المتقدمين للوظائف وكذلك تأهيل وتدريب الموظفين الحاليين بجميع مواقع العمل لتحقيق خطط الدولة في الارتقاء بقطاع العمل

وأشادت المنصور بدور مركز القمة على دعمه المستمر للطلاب المتفوقين وحرصه على تنويعهم بهذا التكريم مؤكداً أنها تحمل مشاعر الفخر والإعتراف من الشريحة أصل الصباح رئيس الاتحاد للمتفوقين والمتميزين أملة أن يحظوا بفرص وظيفية تتلائم مع جهودهم وتفوقهم لبناء مستقبل باهر لوطنهم الغالي

وتابعت أن آيات القرآن الكريم التي تحث على العمل دعوتنا جميعاً إلى العمل والجهد في حياتنا إذا جميعاً ملزمون وملتزمون بالعمل والاجتهاد لتحقيق الهدف والغاية وهي إصلاح الأرض وأعمارها وتطوير

العربي: سوق العمل الكويتي يرتقي بأداء الموظف المتفوق والمتميز

أكدت نائبة رئيس اتحاد معاهد وشركات التدريب والاستشارات الكويتية د. سارة المنصور، أن مخرجات سارة المنصور تعد ثروة وطنية يجب الاعتناء بها وتطويرها من خلال جهات ومراكز التدريب المتخصصة كل حسب تصنيفاته بهدف الارتقاء بشريحة الشباب كونهم يمثلون مستقبل الكويت

وأضافت المنصور خلال حفل تكريم المتفوقين بكلية الدراسات التكنولوجية للتطبيقي للعام الدراسي ٢٠٢١-٢٠٢٢، والذي نظمه مركز القمة التعليمي برعاية اتحاد معاهد التدريب والاستشارات الكويتية وقائمة المستقبل الطلابي بالتطبيقي، أن تقدم وازدهار الأمم يبني على العلم والتدريب لاسيما في ظل التطور العلمي والتقدم التكنولوجي التسارع لافتة إلى أن الثروة البشرية تتطلب دعم وتحفيز من جميع الأجهزة لتوظيف تلك المخرجات وفقاً لمتطلبات حاجة سوق العمل بما يلبي النقص في بيئة العمل الكويتي وتغطية الفجوات في مواقع العمل بالقطاعين

تتمتات

الترام كويتي

وهم الفئة المعرضة بشكل خاص للإصابة بالأمراض المرتبطة بالمياه والصرف الصحي وهي أحد الأسباب الرئيسية لوفيات الأطفال دون سن الخامسة.

وأكدت المنظمة أن توفير المياه من خلال مرافق التشغيل العامة يبقى الحل الأفضل والأقل كلفة مشيرة إلى الحاجة الماسة للقيام باستثمارات كبيرة تمكن شبكات المياه العامة من استعادة فعاليتها.

وأشار البيان إلى دور المنظمة في توفير الإمدادات والاحتياجات الاستهلاكية الضرورية للمساعدة في ضمان حصول الجميع على المياه الآمنة الصالحة للشرب وأكد حاجة المنظمة اليوم إلى 75 مليون دولار أمريكي سنوياً للحفاظ على استمرارية تشغيل الأنظمة الحيوية وتدفق المياه إلى أكثر من أربعة ملايين شخص في جميع أنحاء البلاد وحماية الوصول إلى أنظمة المياه العامة وتشغيلها.

وكانت "يونيسف" قد حذرت قبل عام من أن نظام المياه في لبنان وصل إلى "نقطة الانهيار" وهي تسعى لتجنب الانهيار الكامل للمؤسسات المياه بسبب الأزمة الاقتصادية منذ يوليو 2020 من خلال توفير الإمدادات والاحتياجات الاستهلاكية الضرورية وتنفيذ الإصلاحات السريعة وتقديم الأنايبب والتجهيزات الرئيسية حتى تتمكن مؤسسات المياه الأربع الرسمية القائمة في البلاد من إجراء الإصلاحات الطفيفة على شبكات المياه.

روسيا

مجموعة «نورد ستريم» لوكالة فرانس برس أن الغاز يتدفق في الأنبوب. وتظهر البيانات الأولى التي نشرتها الشركة الألمانية المشغلة للشبكة غاسكيد Cascade أن كمية الغاز المتدفقة مطابقة لما قبل الصيانة وتبلغ نحو 40 في المئة من سعة الأنبوب.

وبعد عشرة أيام من الصيانة السنوية لخط أنابيب الغاز الذي يربط مباشرة حقول الغاز في سيبيريا بشمال ألمانيا، خشيت أوروبا من أن تعتمد شركة غازبروم الروسية المالكة لأنبوب إلى التوقف عن ضخ الغاز.

في سياق الحرب في أوكرانيا والمواجهة بين موسكو والغرب في مسألة الطاقة، نددت رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين مجدداً باستخدام فلاديمير بوتين الغاز «كسلاح».

وتم إرسال نحو 29 غيغاوات في الساعة من الغاز بعد مرور ساعتين على وضع الخط في الخدمة إلى محطة غرايفسفالد في ألمانيا على شواطئ بحر البلطيق، حيث مصب خط أنابيب الغاز.

وكتب رئيس الوكالة الاتحادية للشبكات الألمانية كلاوس مولر على تويتر أن تدفقات الغاز يمكن أن تصل إلى مستوى ما قبل الصيانة أي نحو 40 في المئة من الاستخدام "نحو 700 غيغاوات في الساعة/ اليوم". وأضاف «لسوء الحظ، ما زالت هناك حالة من عدم اليقين السياسي».

ينقل نورد ستريم نحو ثلث الكمية التي يشتريها الاتحاد الأوروبي سنوياً من الغاز وتبلغ 153 مليار متر مكعب.

ومن ثم يُصدر الغاز من ألمانيا إلى عدة دول أوروبية.

وخضعت شركة غازبروم عمليات التسليم عبر نورد ستريم إلى 40 في المئة من السعة منذ منتصف يونيو، بحجة عدم تسلمها التوريد الذي أرسل للصيانة في كندا، ولن يكفي ضخ 40 في المئة من السعة لضمان إمداد المنازل والشركات باحتياجاتها لفصل الشتاء.

وذكرت الوزارة في بيان لها أن هذا الاعتداء يمثل انتهاكاً صارخاً لسيادة العراق الشقيق ولل قانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة والأعراف والمواثيق الدولية مؤكدة على تضامن دولة الكويت مع العراق الشقيق وتأييده في كل ما يتخذ من إجراءات للحفاظ على أمنه واستقراره وسيادته.

وتقدمت بتعازي دولة الكويت إلى جمهورية العراق الشقيقة حكومة وشعباً وإلى أسر الضحايا وتمنياتها للمصابين بالشفاء العاجل.

من جهتها دانت مصر أمس الخميس بأشد العبارات الهجوم «الفاشيم» الذي استهدف أحد المنتجعات السياحية في محافظة «دهوك» بکردستان العراق مؤكدة ضرورة احترام مقررات القانون الدولي ذات الصلة بحماية المدنيين.

وأعربت وزارة الخارجية المصرية في بيان عن خالص التعازي وصادق المواساة للعراق في ضحايا الهجوم الذي أدى إلى وفاة وإصابة عدد من المدنيين العراقيين.

وأكد البيان في الوقت ذاته «دعم مصر الكامل لسيادة العراق على أراضيهِ ومساندتها ما تتخذه الحكومة العراقية من إجراءات لحفظ أمن واستقرار البلاد ومقررات الشعب العراقي».

ودانت الولايات المتحدة الأمريكية الهجوم ما أدى إلى مقتل ثمانية أشخاص وإصابة 23 آخرين.

وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية نيد برايس في بيان إن «قتل المدنيين أمر غير مقبول ويجب على جميع الدول احترام التزاماتها بموجب القانون الدولي بما في ذلك حماية المدنيين».

وأكد برايس دعم بلاده لسيادة العراق وأمنه واستقراره بما في ذلك إقليم كردستان العراق مقدماً تعازيه لأسر القتلى وتعاطفه مع المصابين.

يونيسف

واعتبرت المنظمة في بيان لها أمس بمناسبة إطلاق تقرير جديد بعنوان "صعوبة الحصول على المياه" أن اتفاق التوصل إلى حل لهذه القضية في لبنان "ستظل قاتمة" لاستمرار أزمة الطاقة حيث إن نقص توفر الكهرباء يعيق ضخ ما يكفي من المياه ويؤدي أحياناً لتوقف عمليات الضخ تماماً.

وقال ممثل "يونيسف" في لبنان إدوارد بيجبيدر إنه "في حين تم نقادي الانهيار الشامل لشبكات إمدادات المياه العامة حتى الآن غير أنه لم يتم حل الأزمة بعد" مشدداً على أهمية معالجة هذه القضية لضمان صحة الأطفال والعائلات في لبنان.

وأظهر التقرير اعتماد العديد من المنازل على النقل المكلف للمياه بالصهاريج أو من قبل مقدمي الخدمات من القطاع الخاص دون أي ضمانات بشأن جودة تلك المياه بالإضافة إلى اعتماد معظم الأسر اللبنانية على المياه المعبأة لتلبية احتياجاتها من المياه الصالحة للشرب وذلك لخاوف أفرادها بشأن جودة المياه التي تصل إلى بيوتهم.

ولفت إلى أن أزمة المياه تؤثر أيضاً وبشكل حاسم وخطير على القطاع الاستشفائي في البلاد وعلى المراكز الصحية الأخرى بالإضافة إلى المياه الصالحة للشرب في المدارس.

واعتبر التقرير أن النقص في إمدادات المياه المأمونة يشكل "خطراً كبيراً" على الرضع وصغار الأطفال

والاستخدام الأمثل لها.

وأوجب القانون على كل جهة تعيين موظف مختص أو أكثر للنظر في طلب الحصول على المعلومات مع منحه الصلاحيات اللازمة لتكبيته من الوصول إليها. وتنظم مواد القانون إفصاح الجهة عبر نشر دليل على موقعها الإلكتروني خلال ثلاث سنوات من تاريخ العمل به يحتوي على قوائم المعلومات المتاحة على الوجه المبين في نصه.

وتضمنت أحكامه حماية المعلومات التي تقتضي اعتبارات المصلحة العامة عدم الكشف عنها مثل الأمن أو المساس بالحياة الخاصة أو المساس بالعدالة في حين كفلت حق التظلم من قرار رفض طلب الشخص بالحصول على المعلومات وفقاً للأجراءات.

الإعلام

في بيان صحافي «في أعقاب ما نشر في بعض الوسائل الإعلامية وما تضمنته من أخبار كاذبة ومضللة حول تشكيل الحكومة المرتقب»، لن تفت الوزارة مكتوفة الأيدي تجاه أي وسيلة إعلامية تقوم بنشر أخبار كاذبة ومضللة قد تتسبب في زعزعة الاستقرار السياسي في دولة الكويت وسوف تتخذ الإجراءات القانونية اللازمة وفق القوانين ذات الصلة.

وأهابت وزارة الاعلام بالجميع تحري الدقة في نشر الأخبار والالتزام بالمعايير المهنية والضوابط المنظمة للعمل الاعلامي، واستقاء المعلومات من مصادرها الموثوقة، وسوف تورد الوزارة برصد أي مخالفات إعلامية واتخاذ الاجراءات القانونية تجاهها للحد من نشر كل ما يثير زعزعة واستقرار البلاد.

العراق

وجددت الوزارة التأكيد أن "للعراق الحق في اتخاذ كل الإجراءات التي كفلتها المواثيق الدولية ومن شأنها حماية سيادته وأرضه وسلامة مواطنيه من الاعتداءات التركية".

وأضافت أن "العراق إذ يطالب بانسحاب القوات التركية كافة من داخل الأراضي العراقية فإنه يدعو تركيا لحل مشاكلها الداخلية بعيداً عن حدود العراق ويطالبها بتقديم اعتذار رسمي عن هذه الجريمة وتعويض ذوي الضحايا والجرحى".

وانتهى البيان إلى التأكيد أن وزارة الخارجية العراقية "مستمرة بحشد جميع الجهود ومصادر القوة" للوقوف أمام ما وصفه "بالتحول الخطير في سلسلة الاعتداءات التركية".

وكان رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي شارك في وقت سابق من يوم أمس في مراسم تشييع رسمية لضحايا القصف الذي استهدف منتجعا سياحياً في مدينة "زخو" بمحافظة "دهوك" أمس الأول وأسفر عن مصرع ثمانية أشخاص وإصابة 28 آخرين.

وأدانت الكويت ودول العالم الهجوم مؤكدة أنه لايتسق والقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

وأعربت وزارة الخارجية في البلاد أمس الخميس عن إدانة واستنكار دولة الكويت للهجوم الذي استهدف منتجعا في محافظة دهوك بإقليم كردستان في جمهورية العراق الشقيق وأسفر عن مقتل وإصابة عدد من الأشخاص.

الفساد.

وأضاف الحمر أن إصدار القانون كان له بالغ الأثر في تحسين ترتيب دولة الكويت على مؤشر مدركات الفساد الذي يعتمد على 13 مصدراً للمعلومات تطلقها مؤسسات عالمية متخصصة ومستقلة تتابع كل منها 11 وجها للفساد في الدول.

ولفت إلى التحسن الذي سجلته دولة الكويت خلال الفترة "2019 – 2021" بارتفاع قدره ثلاث درجات لتكون بذلك أعلى من متوسط درجات دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وذكر أن القانون الزم الجهات المعنية بتسهيل حصول الأشخاص على المعلومات في التوقيت وبالكيفية المنصوص عليها في حين تضمن عقوبات جزائية تصل للحبس لمدة لا تزيد على سنتين وبغرامة لا تتجاوز ثلاثة آلاف دينار "نحو 97 ألف دولار أمريكي" أو بإحداها في حال امتنع الموظف المختص عن تقديم المعلومة بخير مسوغ قانوني أو أعطى معلومة غير صحيحة أو أتلف عمدا الوثائق أو المستندات الخاصة بها.

وحول تقييم درجة التزام الجهات المعنية بتسهيل الاطلاع على المعلومات والحصول عليها قال الحمر إنه "من السابق لأوانه تقييم الحالة بشكل دقيق لحداثة صدور القانون ولائحته التنفيذية" مبيناً أن هذه المسألة "تتطلب مرور فترة زمنية" لبلوغ التقييم.

ونوه بما تضمنته استراتيجيات دولة الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد "2019 – 2024" من خطوات رئيسة لتنفيذ مبادئ رصد وتقييم مدى الالتزام بتطبيق القانون بمشاركة المجتمع المدني وتقديم توصيات لتطويره.

بدورها قالت الأستاذ المساعد في قسم القانون العام بكلية الحقوق في جامعة الكويت الدكتورة منيرة النمش لـ "كونا" إن صدور القانون شكل خطوة مهمة لجهة تعزيز النزاهة والمساءلة في العمل الحكومي وإدارته.

وأوضحت النمش أن الهدف الرئيس من القانون هو المزيد من الشفافية عبر التزام الجهات بالإفصاح الوجوبي عن القوانين واللوائح والقرارات المهمة في مواقعها الإلكترونية علاوة على تمكن الأشخاص من الاطلاع على المعلومات والحصول على الوثائق.

من جهته اعتبر رئيس جمعية الشفافية الكويتية ماجد المطيري القانون أحد أبرز تطبيقات مبدأ الشفافية والانفتاح قيمة أصيلة وحكمة تسعى دولة الكويت إلى ترسيخها في مؤسسات الدولة إذ جاء متوافقاً مع أبرز الممارسات الدولية الداعية إلى تبني سياسية الشفافية أملاً في مزيد من الاستحقاقات ذات الصلة.

وأضاف المطيري أن القانون حض الجهات الحكومية على إتافي الإفصاح الطوعي عن المعلومات والبيانات التي قد تهم الجمهور مبيناً أن "الجمعية" وجهت حملة توعوية لموظفي الجهات المخاطبة لتدريبهم على المهارات التطبيقية للقانون وفهم أبعاده.

ودعا إلى مواصلة الجهات الحكومية إدراج الدليل الارشادي الخاص بالقانون وطلب الحصول على المعلومة ضمن موقعها الإلكتروني مع مزيد من الإفصاح الطوعي أو الاستباقي عن المعلومات المهمة مثل التعيينات والترقيات ونتائج الاختبارات.

وبحسب المذكرة الإيضاحية فقد جاء القانون نظراً لأهمية حرية تداول المعلومات والحق في الاطلاع والحصول عليها إرساء لمبدأ الشفافية والنزاهة في المعاملات الاقتصادية والإدارية بما يكفل تحقيق الإدارة الرشيدة لأموال وموارد وممتلكات الدولة